

المصرية ، حافظ على قدرته الردعية . ولقد استغل هذه القدرة ضد سورية ولبنان بعد توقف حرب الاستنزاف المصرية (اب ١٩٧٠) ، وكان يدمجها مع العمل الجوي ضد اهداف سورية - لبنانية - اردنية خلال الحرب التي شنتها على القواعد الخارجية لقوات الثورة الفلسطينية . ومع خروج الخبراء السوفيات من مصر (تموز ١٩٧٢) ، ظن المراقبون العسكريون العالميون ان الطيران المعادي امستعاد قدرته على العمل والردع بالنسبة الى مصر ايضا ، نظرا لاعتقادهم بعجز الطواقم المصرية عن ادارة شبكة الدفاع الجوي وصيانتها ، ولذا فانهم لم يأخذوا بجدية كافية شعار « العمق بالعمق » ، والنايالم بالنايالم » الذي طرحه الرئيس السادات . ولقد اثبتت حرب ١٩٧٣ خطأ تصوراتهم ، واستطاعت الصواريخ ارض - جو والطائرات تحديد ممل الطيران المعادي ، كما استطاعت الصواريخ ارض - ارض تعديل الردع الجوي . ويشير الرئيس انور السادات الى هذه النقطة عندما يقول بان العدوان على مدن القناة يعطيه الحق بضرب عمق اسرائيل . ويستنتج من قدرته على موازنة الردع ، ضرورة اعادة تعمير مدن القناة واسكانها ما دامت حمايتها مؤمنة بالصواريخ ارض - جو ، وما دام العدو لا يملك حرية ضربه ، لان اهدافه المدنية المتكاثفة على شريط ساحلي ضيق ، ستعرض لضربات مماثلة ، وما دامت الصواريخ ارض - ارض المصرية والسورية قادرة على ابطال الدمار الى العمق ، وما دام وصول الطائرات « ميغ - ٢٣ » الى سورية واحتمال وصولها الى مصر والعراق سيجعلان القاذفات العربية قادرة على ضرب اعماق اسرائيل تحت حماية مظلة جوية واقية لا تستطيع طائرات الفانتوم مجابهتها .

وليس ضرب اهداف في عمق اسرائيل امرا نظريا ، فلقد اعترفت اسرائيل خلال حرب تشرين الاول ١٩٧٣ ان الصواريخ ارض - ارض السورية تصفت اهدافا مدنية وتجهعات عسكرية في سهل الحولة وطبرية ، وان غاراتها على دمشق والمدن السورية الاخرى كانت ردا على هذا القصف . وفي حديث الرئيس انور السادات مع صحيفة « أخبار اليوم » (١٩٧٤/٨/٣) سئل « ألم نضع في حساباتنا ان نضرب اسرائيل في العمق ؟ » فاجاب الرئيس « طبعا كان هذا محسوبا » . وكما مستعدين للرد

الجوي العربي . والحقيقة ان اسرائيل كانت تملك بعد حرب ١٩٦٧ ، قدرة ردعية جوية كاملة ، اذ كان بوسمها ضرب اهداف حيوية في عمق الاراضي العربية ، دون ان تخشى ضربة مضادة مماثلة . ولكن هذا الوضع لم يمنع الرئيس الراحل جمال عبد الناصر من شن حرب الاستنزاف (١٩٦٩ - ١٩٧٠) . وردت اسرائيل على هذه الحرب بضرب اهداف مصرية مدنية وعسكرية (مدرسة بحر البقر ، معسكر الهاكستيب ، مصنع ابي زميل ، معسكرات الدهشور والمعادي ، ومستودعات الطيران في الخانكة ، وغيرها) بالاضافة الى ضرب مدن القناة (بور سعيد ، الاسماعيلية ، السويس) وتدمير مصانع تكرير البترول وبعض منابع النفط على الشاطئ الغربي لخليج السويس . ولقد دفع هذا العمل القيادة السياسية المصرية الى اخلاء مدن القناة من اكثر سكانها ، وترحيلهم الى داخل البلاد ، لتحرير القيادة العسكرية من الردع ، ومنحها حرية عمل اكبر .

ومع تكامل شبكة الصواريخ المصرية على طول قناة السويس ، وارتفاع مستوى كفاءة الدفاع الجوي المصري بفضل ادخال الطائرة « ميغ - ٢١ م ف » الى الخدمة ، وتكليف تدريب الطيارين المصريين ، ووصول اعداد كبيرة من الخبراء والطيارين السوفيات الى مصر ، تناهت حرية عمل الطيران الاسرائيلي الذي سيطر على اجواء المنطقة سيطرة كاملة منذ حصوله في عام ١٩٦٩ على طائرات الفانتوم « ف - ٤ اي » ، وطائرات سكاى هوك « أ - ١ » اي/ه . ولكن هذه الحرية لم تختف نهائيا ، اذ بقي بوسع الطيران الاسرائيلي القيام بهجمات ضد اهداف بالعمق المصري ، اذا ما قرر التضحية ببعض الطائرات ، ورأى ان الغرض المادي او المعنوي الذي سيحققه القصف يستحق مثل هذه المجازفة . وبلاضافة الى ذلك ، فسان حرية عمل الطيران الاسرائيلي ضد اهداف تقع على اراضي البلدان العربية المجاورة ، كانت كاملة وبلا حدود ، الامر الذي حرم مصر من امكانية الحصول على مساعدة سورية على الاقل عن طريق شن حرب استنزاف سورية منسقة مع حروب الاستنزاف المصرية .

ولقد نجم عن هذا الوضع ، ان سلاح الطيران المعادي الذي فقد جزءا من حرية عمله في الاجواء